كلمة معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي

وزير البترول والثروة المعدنية

المملكة العربية السعودية

في الاجتماع الحادي والعشرين

لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي

باريس، فرنسا (7 ديسمبر 2015)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيداتُ والسادةُ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني نيابةً عن خادمِ الحرمين الشريفين، الملكِ سلمانَ بنِ عبدالعزيز، ملكِ المملكةِ العربيةِ السعودية المشاركةُ في اجتماعِ مؤتمرِ الدول الأطرافِ الحادي والعشرينَ للاتفاقيةِ الاطاريةِ للتغيُّرِ المُناخي، الذي سوف يهيئُ الفرصةَ لتسهيلِ وتحقيقِ قراراتٍ تُمهّد لاتفاقيةٍ جديدةٍ لخدمةِ البشريةِ جمعاءَ في هذا الإطار.

وبهذه المناسبةِ تتقدمُ حكومةُ المملكةِ بالشكرِ الجزيلِ لحكومةِ جمهوريةِ فرنسا على جهودِها الكبيرةِ والمميزةِ في الإعدادِ لهذا المؤتمر، ولجهودِها في تقريبِ وجهاتِ النظرِ بين الدولِ الأطرافِ على مدارِ العام.

إن المملكةَ تؤكدُ على أن الاتفاقيةَ الجديدةَ في باريسِ يجبُ أن تأخذَ في الاعتبارِ مبادئَ وأحكامَ الاتفاقيةِ الاطاريةِ الحاليةِ لتغيُّرِ المناخ، وخاصةً مبدأَ المسؤوليةِ المشتركةِ والمتباينة، وفقاً للأولوياتِ والظروفِ الوطنيةِ لكلِ دولة، وأن تكونَ منصفةً ومتوازنةً بين متطلباتِ التخفيفِ من انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئة والتكيف والآثارِ السلبيةِ لتغيُّرِ المناخ، وأن تكونَ شاملةً لجميعِ القطاعات، وأن لا تستهدفَ قطاعَ الطاقةِ دونَ غيرِه.

وندعو في هذا السياقِ الى تبنيَ سياساتٍ للحدِّ من الانبعاثاتِ دونَ التمييزِ ضدَّ أيٍّ من مصادرِ الطاقة، وأن تكونَ هذه المصادرُ مكملاً بعضُها بعضاً، بما يسهمِ في تحقيقِ التنميةِ المستدامة للجميع، وأن تأخذَ الاتفاقيةُ الجديدةُ في الاعتبارِ الخطواتِ اللازمةَ للتعاملِ مع الآثارِ السلبيةِ لتدابير الاستجابة، خاصةً للدولِ التي تعتمدُ على مصادرِ دخلٍ محدودةٍ مرتبطةٍ بتحقيقَ أهدافِ الاتفاقية.

السيد الرئيس،

إن المملكةَ ترغبُ في المشاركةِ الفاعلةِ في تعزيزِ تنفيذِ اتفاقيةِ المناخ، لزيادةِ الفوائدِ بعيدةِ المدى، وتقليلِ الآثارِ الجانبيةِ السلبيةِ المحتملةِ على المجتمعِ الدولي، وفي هذا السياق أبدتَ المملكةُ استعدادَها للمساهمةِ المحددةِ على المستوى الوطني بموجبِ قرارِ الاتفاقيةِ في مؤتمرِ الدول الأطراف الثامن عشر الذي عقد في الدوحةِ حولَ

مبادرةِ التنويعِ الاقتصادي، والتي من خلالِها ستتخَذُ المملكةُ إجراءاتٍ وخططاً وبرامجَ تهدفُ إلى تسريعِ نهجِ التنويعِ الاقتصادي، وتحقيقِ المنافعِ المشتركةِ المتمثلةِ في تجنبِ انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئة، والتكيفِ مع الآثارِ الناجمةِ عن ظاهرةِ التغيُّرِ المناخي، إلى جانبِ الحدِ من آثارِ تدابيرِ الاستجابةِ لهذه الظاهرة.

إن الطابعَ العالميَ لتغيُّرِ المناخِ يتطلبُ استجابةً دوليةً فاعلةً وملائمةً، وفقاً لمسؤولياتِنا المشتركةِ والمتباينة، ونجاحُها يكمُنُ في تحقيقِ أهدافِ المناخِ بصورةٍ تسمحُ بالمضي قدماً في التنميةِ الاقتصاديةِ على نحوٍ مستدام، ونحن على يقينٍ بأن الدَولَ الأطرافَ بالاتفاقيةِ ستتحملُ مسؤولياتِها بالتوصلِ إلى اتفاقٍ يخدمُ الانسانيةَ والأجيالَ القادمة، والمملكةُ ستقومُ بدورٍ فاعلٍ من أجلِ تحقيقِ هذه الأهداف.

والله الموفق.،،،